

بيان رقم واحد أم بيان وزاري رقم 2؟! ما بعد 7 آذار ليس مثل ما قبله

# «عدم السداد» بداية مرحلة جديدة وتغيير في «النموذج الاقتصادي اللبناني»

تغيير

القرار الذي اتخذته الحكومة بـ «تعليق سداد استحقاقات اليوروبوند»، والذي حرص رئيسها حسان دياب على إعلانه شخصيا بوجه متجهم و«جدي» وبأسلوب واقعي وواثق، ليس مجرد قرار مالي تقني، وإنما يبطئ على إبعاد سياسة ويدشن مرحلة جديدة عنوانها الظاهر الانتقال من «الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج»، وإعادة التوازن إلى المالية العامة، وإعادة هيكلته الدين العام، وإعادة هيكلته القطاع المصرفي، ولكنها تؤشر في العمق إلى بداية تغيير في وجه لبنان الاقتصادي وفي سياساته المالية، وهذا ما يحدث للمرة الأولى، وما يبدو كافيا لوصف قرار الحكومة، القرار الاقتصادي الأصعب الذي يصدر عن الحكومة

الضعف، بأنه قرار تاريخي، ولوصف يوم 7 الجاري (يوم إعلان القرار) بأنه يوم مفصلي وما بعده ليس مثل ما قبله. بعد 7 الجاري دخل لبنان نادي الدول المتعثرة المختلفة عن سداد ديونها، غير القادرة على الإيفاء بالتزاماتها المالية، وحيث تنطلق المؤسسات الدولية الدائنة في معركة استرداد أموالها.. بعد 7 الجاري يبدأ لبنان إعداد خطة لإدارة مرحلة التخلف والجدولة من دون بروز أي كلمة حول دور صندوق النقد الدولي الذي تمت الاستعانة به تقنيا من دون الاستعانة به استشاريا حول الإصلاحات الموعودة، والذي يدور حوله تباين بين أركان الأكرتية الحكومية أو الحاكمة التي اتفقت في موضوع السندات ولم تتفق بعد في موضوع صندوق النقد الدولي.

هناك من يرى نهاية للحريية السياسية في مضامينها وعقيدتها الاقتصادية والمالية، وهناك من يرى بداية نهاية للنظام الاقتصادي اللبناني «الليبرالي الحر» وفي أقل تقدير بداية سقوط النموذج الاقتصادي المالي «الريعي» الذي ساد منذ ثلاثين عاما، والذي شكل القطاع المصرفي عموده الفقري ومرتكزه الأساسي. لم يكن متوقعا لقرار من هذا النوع وبهذا الحجم أن يمر بهدوء ومن دون عاصفة انتقادات هذه عينة منها:

● يدخل لبنان اليوم نادي الدول المتوقفة عن الدفع مرة أولى في تاريخه. الإعسار المالي كشف على أزمة عميقة وصفها رئيس الحكومة حسان دياب ثلاثية متلازمة. أزمة عملة ومصارف وديون سيادية. ليعلن تعليق سداد لبنان التزاماته للدائنين الدوليين والذهاب إلى مفاوضات على إعادة هيكلة الدين، بقية ما تلاه دياب في بيانه المعد سلفا، كلام في صبغة المضارع والمستقبل، «سوف وسنعمل».

● يعتبر قرار الحكومة اللبنانية عدم دفع مستحقات ديونها أول إعلان رسمي على فشل الحكم والدولة في لبنان، خاصة في الجانب الذي كان صمام أمان البلد منذ نشوئه، وهو الجانب المالي- المصرفي الذي كان يوازن ويعوض حالات التفكك الاجتماعي والانشائية الأمنية وشبكة الفساد الزبائنية التي رسختها قوى الحكم الحالية. هو بلاغ رسمي بأن لبنان لم يعد دوليا قادرا على الوفاء بالتزاماته المالية، ما يجعله عاجزا عن الوفاء بتعهداته وعقوده الاقتصادية وحتى القانونية تجاه أطراف اقتصادية وإنتاجية خارج لبنان، ما يهدد لبنان بحالة المروق الدولي (دولة مارقة)، ووضع في وضعية عزل اقتصادي وحجر مالي، ويتسبب بصدور أحكام دولية بحقه تمس صلب سيادة الدولة واستقلال قرارها.

● واقعبا، ستفشل الحكومة في برمجة وجدولة الدين في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية المتفجرة ليس في لبنان فقط، بل في المنطقة كلها. وهذا يعني عمليا أن حكومة حسان دياب أعلنت إفلاس لبنان من دون اتخاذ أي تدبير جدي، بمعزل عن الكلام الجميل. وفيما بعد، ستتهال الضغوط بشكل لم يسبق له مثيل، ولن تتمكن الحكومة من مواجهتها أو الصمود بوجهها. لبنان دخل في مرحلة ضغوط متضاربة بين كل القوى السياسية والاقتصادية، بارتباطاتها الخارجية، وهذه ستعكس حكما على وضع الشارع والبلاد ككل.

● السؤال الأول المطروح في المرحلة المقبلة، سيتعلق تحديدا بسبل توفير السيولة بالعملية الصعبة، وتحديدا لاستيراد الدواء والمحروقات والغذاء، وغيرها من السلع الحيوية التي تمس معيشة المواطنين. وتصنيف الدولة اللبنانية كدولة متعثرة، سيعني ببساطة فقدانها القدرة على الوصول إلى مصادر الاستدانة في الأسواق الدولية، سواء من خلال البحث عن مكتتبين في إصدارات جديدة لسندات الخزينة، أو مشتريين لشهادات الإيداع لدى مصرف لبنان.

● ثمة ما هو أخطر هنا. ففرض التصنيف الائتماني للدولة اللبنانية سيؤدي تلقائيا إلى ضرب التصنيف الائتماني للمصارف اللبنانية أيضا، بالنظر إلى ارتباط معظم موجوداتها بأدوات الدين السيادي على شكل توظيفات في سندات الدين ومصرف لبنان. وبالتالي، سيفرض على المصارف إما تقليص أو سداد تسهيلاتا لدى المصارف المراسلة، أو زيادة الضمانات المودعة مقابل هذه التسهيلات. وفي الحالتين، ستكون المصارف أمام ضغوط تمويلية كبيرة، ستؤثر على ما تبقى من سيولة بحوزتها بالعملة الصعبة، مع العلم أن المصارف تعاني أساسا من شح التحويلات الخارجية منذ أكتوبر الماضي.

● هذا النوع من المشاكل سيضع الدولة تلقائيا أمام مخاطر العجز عن تمويل الاستيراد، خصوصا أن الدولة تأخرت سنوات في إعلان تعثرها الصريح، وهو ما أدى طوال هذه الفترة إلى استنزاف عشرات المليارات من موجودات لبنان بالعملة الصعبة. وحسب جميع المعطيات، لا يبدو أن هناك أي خطة بديلة لدى الدولة اللبنانية لمعالجة هذه المسألة، سوى البحث عن رزم القروض القادرة على معالجة أزمة عجز ميزان المدفوعات، والتي يعده صندوق النقد الدولي المرشح التقليدي لها.

● بعدما أغلق لبنان سابقا باب المساعدات المالية من قبل الدول الخليجية والغرب نتيجة فشل الحكومات المتعاقبة في إجراء إصلاح حقيقي، أكمل دياب الحصار المالي على لبنان من خلال إغلاق بابين أساسيين للتمويل، هما: - أولا: أخرج لبنان نفسه من المنظومة المالية العالمية كدولة لا تحترم التزاماتها لدائنها، مغلقا على نفسه أي فرصة للتمويل الخارجي.

● ثانيا: برفض دياب وحزب الله القاطع لصندوق النقد الدولي، خسر لبنان إمكانية مساهمة الصندوق في إعادة الاقتصاد اللبناني إلى المسار المنتج من خلال تمويل إصلاحات ضرورية في عدة قطاعات وإطلاق العجلة الاقتصادية.

● في المقابل، هناك من يجد أعداء وأسبابا تخفيفية ويظهر تفهما لقرار الحكومة التي كانت عاقلة بين خيارات السيئ والأسوأ، ووجدت نفسها أمام «شر لا بد منه»... ويقول هؤلاء ممن يظهر الرضى على حسان دياب ويوحون أنهم فوجئوا بأدائه الذي فاق التوقعات:

● إن الرجل لا يبدو، بشخصيته ومقاربتة في العمل الحكومي، من طينة المتحايين على

الواقع، لذلك بكل بساطة هو مقل في الكلام وحين ينطق يغير زوبعة لأنه يوصف الواقع بكل قساوته وليس ما يطلبه المستمعون، وما هو يصدم في كلامه ويوقظ: استيقظوا نحن بلد مفلس بفعل الفساد والنموذج الاقتصادي المتبع منذ عقود، معلنا المباشرة بإعادة هيكله ديون الدولة، عبر خوض مفاوضات منضفة وحسنة النية مع الدائنين، وإعادة التوازن إلى المالية العامة. يبدو الأمر مخيبا بعض الشيء، فهناك فئة كبيرة من اللبنانيين تعودت على أن يكذب الحاكم عليها وبيقها مخدرة، ولذلك حين يأتي من يصارحها بأن الدولة لم تعد قادرة على حماية شعبها، وهو توصيف دقيق جدا، وإن احتياطنا من العملات الصعبة قد بلغ مستوى حرجا وخطيرا ولن تكون الدولة قادرة على تسديد الاستحقاقات المقبلة، تنقض عليه لأنها لا تحتمل من بعري أمامها كافة الحكومات المتعاقبة الشركة في جرم إفلاس الدولة.

● الحكومة اتخذت قرارها وهي وافقة عند مفترق الطرق الخطير الذي تقف على أعتابه البلاد. فإما سلوك خيار الإنقاذ والبحث عن خيارات اقتصادية أخرى غير تلك التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه من انهيار متسارع، وإما إضاعة الفرصة وإعادة تعويم النظام الاقتصادي الحالي بصيغ جديدة، أكثر شراسة في سحق الشعب وتعميق الفروق الطبقيّة والانقسامات الطائفية والمذهبية.

● لعل أكثر ما ميز خطاب دياب الذي بدأ بمنزلة «البيان رقم واحد» أو البيان الوزاري رقم 2، هو «الشجاعة» الوجدانية العاطفية للتأثير على الشارع والرأي العام، واجتذاب التأييد لهذا القرار الذي صورته دياب بأنه اتخذ ضمنا لأموال المودعين ودفاعا عن حقوق الطبقة الفقيرة، ولتأمين المواد الأساسية الإستراتيجية من دواء وغذاء.

## «كورونا» تعلق اجتماعات «النواب».. والحكومة تبحث في خطوة ما بعد تعليق سداد الاستحقاق اليوم

# لبنان ينتظر قرار الدائنين.. التعاون أو التقاضي



(محمود الطويل)

وزير الخارجية ناصيف حتي خلال تسلم مساعدات طبية من فرنسا لمواجهة «كورونا» في مطار رفيق الحريري

بيروت - عمر حبيبر

بعد انضمامه إلى محور «فيروس كورونا» أسوة بمعظم الدول العربية والغربية، دخل لبنان أمس الإثنين مرحلة الحجر المالي والمصرفي مع تعليق حكومته سداد الاستحقاق الأول من سندات اليوروبوند. وستحاول حكومة حسان دياب، في اجتماعها المقرر اليوم، منع تحول الحجر المالي والمصرفي إلى عزل سياسي، وهذا ما مهد له وزير الخارجية ناصيف حتي في تصريحات له أمس، حيث أعلن تمسك لبنان بسياسة النأي بالنفس وبالعلاقات المتوازنة مع الدول العربية الشقيقة مع حرصه على نفي أن يكون في اجندته الدبلوماسية تفكير بزيارة دمشق، وقال: لنا علاقات دبلوماسية مع سورية، لكن كمن يمشی على حبل مشدود، نحن نراعي الموقف العربي من جهة والعلاقات القائمة مع سورية من جهة أخرى، رافضا وصف الحكومة بحكومة حزب الله.

جلسة الحكومة اليوم مخصصة للبحث في خطوة ما بعد تعليق سداد الاستحقاق، وفي كيفية تظمين حملة السندات حول طبيعة الإجراءات المني اتخاذها، علما أن ثمة جلسة ثانية للحكومة يوم الخميس لم يحدد مكانها بعد، في القصر الجمهوري ام في القصر الحكومي، كما يبدو أن جدول أعمالها لا يتضمّن بنودا أساسية. في الوقت ذاته، يلتقي النائب العام التمييزي غسان عويدات بالذين وعده في لقاء سابق بإعادة جزء من أموالهم التي حولوها إلى الخارج بهدف توفير السيولة بالنسبة للمودعين، وهو الوعد الذي ساهم في تعليق عويدات لقرار المدعي العام المالي علي ابراهيم بحجز أصول أصحاب المصارف وفروعهم في الداخل والخارج.

من جانبه، قال وزير الاقتصاد اللبناني أمس إن البلاد بانتظار اتخاذ حاملي سنداتهم قرارا بشأن ما إذا كانوا سيتعاونون في إعادة هيكلة الدين أو يسلكون مسار التقاضي. وأضاف الوزير راؤول نعمة لـ «رويترز»، أنه ليس لديه علم حتى الآن بشأن الخيار الذي سيتخذه المستثمرون، لكنه يتوقع أن يستغرق اتخاذ القرار «أسابيع قليلة». وأضاف أن لبنان يستهدف إعادة هيكلة ديونه بشكل «كامل ونهائي».

رئيس مجلس النواب نبيه بري يبلغ زواره أمس أن المطلوب الآن اتخاذ إجراءات تحصن البلد اقتصاديا وماليا، بما يفترض أن يلتمسها المواطنين. وأشار بري، وفق ما نقلت عنه صحيفة «الجمهورية»، بالخطاب الذي وجهه حسان دياب للبنانيين يوم السبت الماضي «مع أنه كان بإمكانه التوسع أكثر في موضوع الكهرباء والسرعة في معالجته»، وقال: لو تم اتخاذ إجراءات وقائية، لما كنا وصلنا إلى ما وصلنا إليه، مركزا على وجوب ترجمة أقوال دياب إلى أفعال في غضون شهر ونصف الشهر، العام التمييزي غسان عويدات بالذين وعده في لقاء سابق بإعادة جزء من أموالهم التي حولوها إلى الخارج بهدف توفير السيولة بالنسبة للمودعين، وهو الوعد الذي ساهم في تعليق عويدات لقرار المدعي العام المالي علي ابراهيم بحجز أصول أصحاب المصارف وفروعهم في الداخل والخارج.

في إشارة ضمنية إلى المهلة الـ 100 يوم التي اعطاها دياب لحكومته، وأضاف: إن لم يحصل ذلك ضمن هذا الوقت فستكون هناك انعكاسات سلبية على الحكومة وعلى البلد بشكل عام. نائب رئيس القوات اللبنانية النائب جورج عدوان وصف تعليق دفع السندات بـ«الصائب»، ورأى لقناة «أم.تي.في» أن إعادة هيكلة الدين لا تكفي، بل يجب إعادة هيكلة المصارف ومصرف لبنان، وهو ما يتطابق مع وجهة نظر دياب. وفي رأي عدوان أنه كان على حاكم البنك المركزي رياض سلامة أن يقول للسلطة السياسية التي آين وصل الحال مع الاستدانات، أما المصارف فيدلا من أن تمنى الاقتصاد تحولت إلى «مديحية».

يذكر أن الرئيس دياب وجه في خطابه الأخير الدعوة للدائنين من أجل التفاوض على جدولة الديون اللبنانية مرفقة بعناوين عريضة لخطة اصلاحية مازالت بحاجة إلى التفصيلات الضرورية حول واقع مالية الدولة وارتباطها بالتوازنات السياسية. واللافت هنا تشجيع ممثل الامين العام لسلام المتحدة بيان كوينش الدائنين على التعاون مع حكومة دياب، مشيدا ببيان الأخير حول فشل النموذج الاقتصادي السابق، ووصفه بالصريح. عضو المجلس المركزي في حزب الله نبيل قاوقوق رأى في تصريح له أمس أن حزب الله يرحب بأي مساعدة خارجية للحكومة شرط ألا تكون مدخلا للصوابية الخارجية. كما أعلن محور كورونا، فاضنر الامين العام لمجلس النواب عدنان ظاهر تعميما بتعليق اجتماع الإرباء النيابي في عين التينة واجتماعات اللجان اللبنانية على اختلافها لمدة اسبوع نظرا للظروف الصحية العامة ومن قبل الحرس على النواب وزوارهم. وقال راهبان من الأباء اليسوعيين من دير مار يوسف في شارع موني (الأشرفية) إلى مستشفى رفيق الحريري ومجندة من الكتيبة المتعثرة»، أي غير القادرة على دفع ديونها، وهناك العديد من الحالات الدولية المماثلة والمخرج الممكن واحد، الا وهو التفاوض مع الدائنين، ولا مفر من الوقوف على باب صندوق النقد الدولي، كما تقول المصادر المتابعة.

## ماروني لـ «الأبناء»: المرحلة الحالية توجب وجود حكومة قادرة على مواجهة كل الأزمات

بيروت - أحمد منصور

قال النائب والوزير السابق عن حزب الكتائب ايلي ماروني «اننا بحاجة اقتصاديا الى دعم دول الخليج التي وقفت بشكل دائم الى جانب استقلال لبنان وسيادته واقتصاده»، معتبرا «اننا نطلب من الدول العربية وعلى وجه الخصوص دول الخليج مساعدة ودعم لبنان، في وقت تقوم السلطة في لبنان باستفزازات وتحذ للول العربية، فهذا لا يجوز، نحن بحاجة الى افضل العلاقات مع الدول الخليجية، خصوصا انها تحتضن العديد من اللبنانيين الذين يعملون لديها ويدعمون صمود أهلهم في لبنان». وقال ماروني، في تصريح لـ «الأبناء»: ان الثقة الداخلية والخارجية مفقودة بكامل هذه السلطة اللبنانية، وحزب الكتائب كان دعما على الصعيد السياسي الى خوض انتخابات نيابية مبكرة تنديق عنها حكومة، حكومة من الاخصائين المستقلين وليس من الاخصائين الذين تعينهم الأحزاب، كما هو واقع الحكومة الحالية، فتعطي الحكومة ثقة داخلية تعكس ثقة خارجية، عندها نضع لبنان على السكة الصحيحة، فنحن بحاجة الى وقت طويل لإعادة الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي والأمني الى لبنان، وهذا يبدأ بالثقة الداخلية والخارجية من خلال سلطة مؤثرة لا سلطة متهمة بالفساد ومشكوك في أمرها عاجزة في كل السنوات السابقة عن ابتداء أي حل للارزمة التي يمر بها لبنان، وخير مثال على ذلك الوضع الصحي في لبنان في ضوء انتشار فيروس كورونا، حيث كان يفترض ان تتخذ اجراءات لمنع الانتشار السريع لهذا الفيروس الا ان السلطة عجزت عن مواجهة هذا المرض.

وتعليقا على موقف الحكومة بعدم دفع ديون لبنان، قال ماروني: ان السلطة اللبنانية أخذت نفسها منذ سنوات الى هذا الوضع الصعب، واليوم لبنان متضرر في الحالتين، اذا دفع فهناك أزمة مالية داخلية قد تنعكس على حاجات الشعب اللبناني الرئيسية كدعم القمح والادوية والمحروقات، واذا لم يدفع فسيكون هناك تأثير كبير على تعاطي لبنان مع المؤسسات الدولية، وبكلتا الحالتين لبنان والشعب اللبناني متضرران، اعتقد انه لم يكن امام الحكومة سوى خيار عدم الدفع وجدولة الديون ووضع هيكلية جديدة لها حتى تستطيع التقاط أنفاسها، وتحاول ان تؤمن السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها.

واضاف: حتى الساعة ليس هناك من برنامج للحكومة، ولم نسمع منها الا مواضيع انشائية وبعض الافكار المنفرقة وانها ستستعين بلجان واستشاريين من دول العالم، وهذا يدل على التخبط وعلى ان هذه الحكومة قد تكون جيدة بأشخاصها، لكنها ليست حكومة المرحلة الحالية المأزومة والتي تفرض وجود حكومة قادرة على مواجهة كل هذه الأزمات.